

## محمد وشارلمان وأصول أوروبا\* عَرَضٌ وَمُتَابَعَةٌ

الفضل شلق

يشكل هذا الكتاب مناقشة أخرى لكتاب هنري بيرين «محمد وشارلمان» لكن على ضوء المعرفة الأركيولوجية التي تراكمت على يد الأميركيين منذ بداية الستينات. ويعتقد كاتب الكتاب، ريتشارد ودجز R. Hodges ودافيد وايتيوس D. Whitehouse أن تلك المعرفة الأركيولوجية، تتيح للباحثين تجاوز كتابة التاريخ الشائعة لفرديناند لوت F. Loth وهنري بيرين H. Pirenne وتلامذتهم بروديل V. Braudel وبلوخ M. Bloch ودوبي G. Duby. لقد نوقشت أطروحة بيرين عدة مرات، لكن الكاتبين يعتقدان أن الوثائق الأركيولوجية المكتشفة في شمال أوروبا وشواطئ المتوسط وغرب آسيا يمكن أن تقودنا إلى نتائج حاسمة.

يبدأ الكاتبان في الفصل الأول من كتابهما بعرض موجز لكتاب بيرين الذي يعتبرانه أحد عظام مؤرخي القرن العشرين (ص 2). وقد جاءت فكرة كتابه في سجن ألماني في العشرينات من هذا القرن، وظهر الكتاب في عام 1925. وهو ينقسم إلى قسمين، أولهما حول أوروبا الغربية قبل الإسلام، والثاني حول الإسلام والكارولينجيين. تُعنى مقولة القسم الأول بغزوات القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس الميلاديين، ويعتبر بيرين أن هذه القبائل حافظت على المؤسسات السياسية الرومانية ولم تخرب الحضارة الكلاسيكية (ص 3)، بل

استمرت العلاقات التجارية في البحر المتوسط، وبذل الغزاة الجرمانيون الجهد للحفاظ على الحضارة الكلاسيكية بدعمٍ من الكنيسة (ص 4).

ويعنى القسم الثاني من كتاب بيرين ببيان الأثر الذي كان للفتوحات الإسلامية في إفريقيا الشمالية وشرق المتوسط وأسبانيا في القرنين السابع والثامن، وصولاً إلى الاستنتاج أن المسلمين أزالوا الهيمنة الرومانية على الخطوط البحرية فانزلت الامبراطورية الغربية عن الامبراطورية الشرقية، البيزنطية. ومؤدى ذلك أن تلك التغييرات الجذرية أدت إلى عزل الميروفنجيين في شمال غربي أوروبا، وإلى صعود الكارولينجيين في أعقابهم في أواخر القرن الثامن، وإلى عزل إيطاليا حيث اضطر البابا إلى التحالف مع الكارولينجيين وتتويج ملكهم إمبراطوراً في عام 800م. وهكذا يطلق بيرين عبارته الشهيرة: «لولا محمد لما كان شارلمان ممكناً» (ص 4).

يذكر الكاتبان عدداً من الذين ناقشوا أطروحة بيرين، ومن بينهم روبرت لوبيز R. Lopez الذي رأى أن المواد التجارية الشرقية الأساسية، وهي: البردي والأقمشة والتوابل والنقود الذهبية، لم تختف بالتزامن مع الفتوحات العربية ولا بالتزامن فيما بينها. وإذا كان بيرين قد اعتمد على تقارير كتبها رجال دين وقديسون ورؤساء أديرة، مثل غريغوري التوري، فإنّ من المشكوك فيه أنه يمكن الاعتماد على هذا الوثائق دون التحقق بواسطة مصادر أخرى (ص 5). أما فيركوتيرين، تلميذ بيرين، وجنتيلهوم Gentilhomme فقد اكتشفا كنوزاً من النقود الذهبية للدلالة على أن هذه النقود كانت ما تزال قيد تداول واسع الانتشار في أيام الميروفنجيين والكارولينجيين. ثم تابع أرشيبالد لويس هذه الفكرة في تحليل دقيق أثبت دوام الازدهار النسبي في أوروبا الغربية في القرنين الثامن والتاسع. أما س. بولين S. Polin وموريس لومبار M. Lombard فهما صاحبا أهم الأبحاث التي اعتمدت على المصادر المكتوبة والنقود المكتنزة والتي انطلقا منها لتعديل أطروحة بيرين، ودفعها في اتجاه آخر (ص 6). وقد ذهب بولين، إلى أن إصلاحات شارلمان النقدية تأسست على النموذج الإسلامي، كما استنتج أنه كانت هناك تجارة إسلامية ناشطة في

بحر الشمال في أيام الكارولينجيين. أما لومبار فرأى وجود ثلاث مناطق نقدية في بداية القرن السابع: أولاها، الغرب الذي كان يُقَرَّعُ من الذهب بسبب ميل ميزان التجارة لغير صالحه؛ وثانيها، البحر المتوسط الذي كان الذهب فيه مكتنزاً بكميات كبيرة في الكنائس البيزنطية والسورية؛ وثالثها، الامبراطورية الساسانية التي كانت تستقبل الذهب وتُراكمُهُ خارج التداول مُفضَّلةً التداول بالفضة كعملة رئيسية. وعندما توسع العرب في أراضي الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية، وقعت في أيديهم كميات كبيرة من الذهب، إضافةً إلى ما كانوا يحصلون عليه من مناجم الذهب في بلاد النوبة وفي أفريقيا الغربية. وكان بإمكان الغرب الحصول على الذهب من خلال التجارة بالخشب والفرو والعبيد والمعادن. وهذا ما يفسّر وجود مكتنزات ذهبية في الغرب ابتداءً من القرن الثامن (ص 7). ويوجّه الكاتبان النقد لنظريتي بولين ولومبار على أساس أن الكنوز المكتشفة من القرنين الثامن والتاسع قليلة بالقياس إلى المكتشف من القرن العاشر. ثم يذكر غريرسون Grierson الذي اعتبر أن البدائل للتجارة أهم من التجارة نفسها (ص 8)؛ ففي رأيه أنه بحلول القرون المظلمة، صار البعد الاجتماعي للتبادل، خاصةً تبادل الهدايا بين الملوك والأمراء، أهم من البعد الاقتصادي؛ ولم تعد هناك سوق تبادل واسعة ما في أيام الرومان (ص 9).

يعتبر الكاتبان أن بالإمكان توسيع معرفتنا عن طريق الأركيولوجيا، من أجل تحرّي صناعة وتوزيع سلع متداولة مثل الفخاريات والزجاجيات والمجوهرات، والمنسوجات أحياناً (ص 10). ولم يَعْذُ هَمُّ الأركيولوجيا، منذ الستينات، البحث عن المباني الكبرى في سبيل اكتشاف مؤشرات صعود وسقوط الحضارة الكلاسيكية؛ حيث كانت الطبقات المتراكمة في عصور الانحطاط تُزال دون بحث في محتوياتها (ص 12). ويعود الفضل في حدوث الثورة الأركيولوجية منذ الستينات إلى تقدم تقنيات الـ radio-carbon dating، و dendro-chronology وإلى استخدام الحاسب الآلي (Computer) والأساليب الإحصائية. وقد تقدمت الأركيولوجيا مع تقدم التفكير الأركيولوجي (ص 14). وكان الأميركيون هم حملة لواء هذا التقدم (ص 15). وكان ذلك تحدياً للمؤرخين المعبرين «موضة قديمة»؛ فصار الإنسانويون في وضع المُعِيق

للتطور في هذا المجال .

في الفصل الثاني، حول انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية، يشير الكاتبان إلى الاستنتاجين السابقين لهنري بيرين، وأولهما أن الغزوات الجرمانية لم تحطم وحدة البحر المتوسط، وما حوله من العالم القديم، ولم تغير ملامح الحضارة الرومانية التي كانت موجودة في القرن الخامس؛ وثانيهما، أن الانقطاع الذي حدث في التاريخ القديم يعود إلى توسع الإسلام غير المتوقع (ص 20).

ففي أواخر القرن الرابع بدأت القبائل الجرمانية تغزو أراضي الامبراطورية الرومانية الغربية وتواجه الامبراطورية البيزنطية؛ واستطاعت إسقاط الامبراطورية الغربية وإقامة العديد من الممالك والدويلات فيها، خاصة في إيطاليا التي بقيت ممزقة حتى القرن التاسع عشر؛ كما استطاعت أن تسيطر على شمال إفريقيا في أوائل القرن الخامس (ص 23). وكان حجر الزاوية في استنتاج بيرين الأول هو أن عالم المتوسط بقي حوالي العام 600 على ما كان عليه قبيل العام 400، أي قبل بدء الغزوات الجرمانية. وقد أسس بيرين أطروحته على الوثائق المكتوبة (ص 23) التي تتحدث عن تجار سوريين في مرافئ المتوسط الغربية، وعن بضائع مستوردة فيها، لكنها لا تذكر حجم هذه التجارة؛ وربما كان وجود التجار السوريين والبضائع المستوردة استثناءً يُثبت القاعدة. ومن حسن الحظ أن البحوث الأركيولوجية يمكن أن تعوض النقص؛ فالأشياء المكتشفة في الحفريات يمكن إخضاعها لأساليب إحصائية لتبيان حجم التجارة الدولية آنذاك (ص 24).

ففي روما، تم استخراج 23,215 قطعة فخارية من مبنى «سكولا بريكونوم». من بينها عددٌ كبيرٌ من القطع (ما نسبته 44,6 إلى المجموع)، هي أجزاء من جرار كبيرة كانت تستخدم لنقل وتخزين مواد غذائية مثل زيت الزيتون والنبذ والجاروم (نوع من زيت السمك الروماني)؛ مما يدل على وجود مستمر وغير منقطع لتجارة بحرية واسعة تنقل المواد الغذائية الثقيلة بين روما وشمال إفريقيا وشرق المتوسط في الأعوام 430 إلى 440 (ص 24).

وفي قرطاجة تم استخراج مئات الآلاف من القطع الفخارية (جرار و ARS) من الحفريات التي أجريت بإشراف الأونيسكو على يد فريق أميركي وآخر بريطاني (ص 26). وفي حين كان يمكن عزو ما نسبته 10٪ من هذه القطع إلى مصدر شرق متوسطي في الفترة 400 - 425م، تضاعفت هذه النسبة لتبلغ 25 إلى 30٪ في الفترة 475 - 500م. وتضاءلت هذه النسبة كثيراً في أيام القائد بيليزاريوس (الذي وجهه جوستنيان إمبراطور بيزنطة إلى المنطقة) أي في حوالي العام 534؛ لتصبح شبه منعدمة في العام 600. وتشير مكتشفات قرطاجة من النقود والمسكوكات في شرق المتوسط إلى تنافس متواصل في أعدادها في القرن السادس (ص 28). ومن الممكن الاستنتاج أن حالة قرطاجة في أوائل القرن السابع قد وصلت إلى بؤس مدقع قبل مجيء العرب 695 - 698م.

وتدل حفريات مدينة لوني الساحلية، في شمال إيطاليا، التي كانت تصدر الرخام على أنها عانت تطوراً موازياً كما حدث في مدينة قرطاجة (ص 30).

ويقود ذلك إلى الاستنتاج أن وصول البرابرة في القرنين الرابع والخامس أعاق التجارة لكنه لم يدمرها. لكن الحالة تغيرت تماماً في حوالي العام 600.

وفيما يتعلق بالمستوطنات الريفية، لا يمكن القيام بفحص حاسم للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى دون تتبع الأمر على مستوى مناطق بأكملها. لكن الصعوبة في تاريخ المناطق الريفية المتأتية من ندرة النقود فيها في المرحلة الرومانية المتأخرة أمر لا يمكن التعويض عنه إلا بالبحث في الفخاريات (ص 33). وهناك ثلاثة أنواع من الفخاريات أولها ARS وثانيها Forum Ware من روما وثالثها الفخار ذو الخطوط الحمراء العريضة من جنوب إيطاليا. وقد تم تصنيف ثلاثة أنواع من الخزفيات الأوروبية الحمراء ARS على النحو التالي:

ARS I c. 80-320

ARS II c. 350-450

ARS III c.450-625

أجريت مسوحات في الخمسينات في منطقة أتروريا الريفية المجاورة لروما وأمكن إحصاء المواقع التي وجدت فيها فخاريات من الأنواع الثلاثة، فكانت 438

موقعاً لـ ARS I و131 موقعاً لـ ARS II. والتفسير المتعارف عليه لهذا الأمر هو أن الريف الروماني كان مساحةً تسكنها جماعات واسعة الانتشار كثيرة العدد حتى القرن الثالث؛ ثم أعقب ذلك تحول جذري. وفي مسح آخر أُجري في المنطقة نفسها تمّ اكتشاف 310 مواقع تنتمي إلى القرن الثاني، ولم يبق سوى ربع هذا العدد في القرن الثالث. إنّ هذه المسوحات وغيرها تشير إلى أن نسبة التراجع في عدد المستوطنات تضاعفت في القرن الرابع مقارنةً بالقرن الثالث (ص 38). كما أن عدد الملكيات الصغرى المستوطنة والفيللات تراجع بين أواخر القرن الأول وأواسط القرن الخامس بنسبة 80٪؛ وفي حين كانت نسبة التراجع في القرنين الثاني والثالث 30٪ ارتفعت إلى 50٪ في القرنين الرابع والخامس.

يمكن تفسير هذه الظاهرة بوحدة من خمس إمكانيات:

- (1) تراجع استخدام ARS
- (2) تغير حجم المستوطنات من صغرى إلى كبرى
- (3) الهجرة من الريف إلى المدن
- (4) الهجرة إلى روما
- (5) التراجع السكاني في الريف والمدن وروما (ص 40)

يستعرض الكاتبان مختلف آراء الباحثين الذين عالجوا مسألة التغير في المستوطنات وحجمها والتراجع السكاني. ويشرحان أثر الغزوات الجرمانية التي دفعت الكثيرين من سكان الأرياف إلى الانتقال إلى رؤوس التلال والأماكن المرتفعة، أي إلى أماكن يمكن الدفاع عنها في وجه عصابات النهب؛ كذلك يشرحان أثر الطاعون في عام 542 (ص ص 43 - 48). ويعمد الكاتبان إلى تحليل المعلومات عن واردات روما من القمح من أجل تبيان التطور في عدد سكان المدينة. فقد بلغ عدد سكان روما في القرن الخامس ق.م المليون نسمة (ص 49) وبقي الأمر كذلك في العام 367 ق.م (ص 50) لكنه تراجع إلى 400 25٪ في عام 400م (ص 51) ثم تدنّى إلى 30 ألف نسمة في القرن العاشر؛ وهكذا تضاعف عدد السكان بسرعة بعد العام 400.

والخلاصة هي أن هجوم الأريك على روما عام 410م حلقة في سلسلة متصلة ومعقدة من الأحداث التي أدت إلى تراجع اقتصادي وسكاني في إيطاليا والعالم الكلاسيكي. وكان القرن السادس قمة التراجع؛ ثم جاءت الفتوحات العربية في أعقاب هذا التراجع ولم تكن سببه. ولم تنفع محاولات البيزنطيين في القرن السادس (جوستنيان) من أجل التطوير والتنظيم؛ إذ ساهمت الضرائب الباهظة التي فرضها البيزنطيون، كما أدت الحروب المستمرة إلى تفاقم الأمور وتناقص الإنتاج الزراعي والصناعي وتراجع عدد السكان بفعل القلاقل الاجتماعية والنزف السكاني والطاعون (ص 52). وكان هذا التحول قد اكتملت مَعَالِمُهُ قبل وصول العرب (ص 53).

ويعالج الفصل الثالث منطقة المتوسط الشرقي في فترة 500 - 800م؛ ليذكر أن التراجع حصل عقب موت جوستنيان الذي أعاد توحيد المتوسط لكن بثمان باهظ. ثم جاءت الفتوحات العربية لتنتج انفجاراً لا مثيل له في التاريخ (ص 55). وعانى العالم الإسلامي، في أواسط القرن الثامن، ضغوطات (Strains) سياسية داخلية أدت إلى انتقال العاصمة من دمشق إلى بغداد. في هذا الوقت كانت الامبراطورية البيزنطية تَضُمُّ حتى لم يبق منها سوى القسطنطينية وآسيا الصغرى والشريط الساحلي في اليونان وإيطاليا، وغرقت في حرب الإيقونات، ودخلت حياتها الاقتصادية في مرحلة لم تنل من البحث الجدي إلا القليل. لكنَّ السؤال يبقى، هل كانت النقطة الفاصلة في إيقاف التوسع الإسلامي فشل العرب في فتح القسطنطينية بعد حصارها عام 717 أم هزيمتهم في بواتيه عام 732 (ص 56)؟

وفيما يتعلق بالشواهد الأركيولوجية؛ فقد اختفت مدينة أولمبيا في جزر البيلوبونيز، تحت طمي (Aluvium) مؤلف من الرمل وال Silt والحصى، ودفنت أبنيتها؛ وكان ذلك بسبب انسداد مجرى نهر كلاديوس بفعل انهيارات لا تعود إلى زلازل عامي 552 و 557 بقدر ما تعود إلى ظاهرة عامة مشتركة بين أنهار حوض المتوسط في الفترة 400 - 900، وهي الفترة التي نشأت فيها ترسبات جديدة من الطمي (Aluvium) سماها الباحثان Younger Fill.

هناك نظريتان لشرح هذه الظاهرة الجيومورفولوجية Geomorphological ؛ أولاها تعيد السبب إلى تراجع مناخي، وهذا أمر لا نجد له صدى في كتابات المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة؛ وثانيتهما تعزو الأمر إلى انهيار أو تراجع الزراعة في العصور الزراعية الكلاسيكية (ص 57). فقد تراجع الطلب على السلع الزراعية، وأهمها الزيت والنبيد، فتراجعت الزراعة وكان الانصراف عن الاعتناء بالأرض سبباً في انجراف تربة المنحدرات الجبلية. وأدى ذلك بدوره إلى انسداد الأنهار وحدوث فيضانات. ولم تكن أولمبيا وحيدة في التعرض للفيضانات، فقد شهدت روما نفسها فيضانات هامة في فترة 715 - 731، كما أن مدينتي لوني الإيطالية وأفسوس، في آسيا الصغرى، تعرضتا لتراكم الطمي (ص 58).

لقد بدأ تراجع المدن اليونانية في القرن السادس مع غزوات البرابرة، وكان اللجوء إلى الجزر هرباً من غزوات السلاف (ص 59) الذين هيمنوا على البلقان بحلول العام 600 (ص 60). لذلك يمكن القول، حسب أحد المؤرخين، إن العرب أكملوا ما بدأه الساسانيون؛ فالحفريات التي أجريت في عشرين مدينة آسيوية على البحر المتوسط تشير إلى أنّ الخراب والتراجع كانا شاملين في القرن السابع (ص 61)؛ وقد حدث الكثير من الخراب بسبب غزوات الفرس الساسانيين في العقد الثاني من القرن السابع، وأصبحت الحياة المدنية في تراجع كبير قبل مجيء العرب؛ وتحولت مدن كثيرة لتصبح قرى أو قلاعاً (ص 62). ويتبين من حطام سفينة غرقت في ياسي أرا، قرب الشاطئ الجنوبي الغربي، في عام 625، أن بعض التجارة كان ما يزال مستمراً في ذلك الوقت؛ إذ كانت السفينة محملة بالفخاريات والمصنوعات المعدنية والزجاجيات وغيرها (ص 64). لقد أنهى التوسع العربي تجارة البيزنطيين في شرقي المتوسط، لكن هذه التجارة كانت قد تضاءلت قبل ذلك (ص 66).

عندما أعاد جوستنيان توحيد المتوسط بنى العديد من القلاع والحصون والمرافئ (ص 67). لكن الأسوار التي بناها ضمت مساحات أصغر من سابقاتها، مما يدل على تراجع سكاني قبل مجيء العرب (ص 68). وكانت



الأعباء الضريبية الثقيلة المترتبة على سياسات جوستينيان سبباً في ترحيب القبط في مصر وسكان برقة بالعرب (ص 69). ولم يستطع العرب السيطرة نهائياً على شمال أفريقيا إلا بعد أن بنوا الأساطيل وأخرجوا البحر من السيطرة البيزنطية (ص 70). وهم أهملوا السكن في مدن العصر الكلاسيكي. وقد مرت المنطقة في عصر مظلم حتى القرن العاشر حين عاد المتوسط إلى الازدهار، وكان الخراب يعم مدن المتوسط في القرنين الثامن والتاسع (ص 71)، كما أن اقتصاد الكفاف كان منتشرًا في هذه المنطقة (ص 75).

هكذا يمكن الاستنتاج أن تجارة شرق المتوسط بقيت مزدهرة بعد تراجعها في غربه قرناً من الزمن. ولم يتحول المتوسط من بحيرة بيزنطية إلى بحيرة عربية فجأة بل كان منقسماً قبل مجيء العرب (ص 75). ولما كانت تجارة القرنين السادس والسابع على غير مدى وحجم واسعين، فإن الإسلام سيطر على منطقة كانت تتراجع من قبل (ص 76).

ثم يتعرض الكتاب لتجارة بحر الشمال بادئاً بذكر مسألة من أكثر المسائل التي أثارها بيرين مدعاة للنقاش، وهي المتعلقة بطبيعة اقتصاد القرون الوسطى المبكرة في شمال غربي أوروبا. فهو يعتبر أن سيطرة القوى الإسلامية أدت إلى تراجع اقتصاد المتوسط، كما أنه يشك بوجود المدن وبوجود تجارة طويلة المدى ذات أهمية (ص 77). ويناقد الكاتبان هذا الأمر من وجهة نظر أنتروبولوجية لا تاريخية (ص 78).

لقد تكونت التشكيلات السياسية في أوروبا في القرون الوسطى انطلاقاً من هجرات القرنين الرابع والخامس التي أدت إلى علاقات احتكاك بين الرومان والجماعات الجرمانية في شمال وشرق الامبراطورية (ص 79). إن كلوفيس الذي توج في العام 481م وعمره 16 عاماً حكم الفرنجة (الفرنك) في الوقت الذي كان القوط خلاله يحكمون إيطاليا (أردواسر وتيودوريك). وقد خلف كلوفيس مملكة واسعة قسمها بين أولاده فنشأت عنها مملكة أوسترازا في حوض الراين ونوستريا في فرنسا والغرب. واستمرت المؤسسات الرومانية شكلاً لا واقعاً، وانهارت السلطة المركزية (ص 80). وصارت السلطة الفعلية

في القرنين السابع والثامن بيد حجاب القصر الذين صاروا بدورهم ملوك الفرنجة (الفرنك) الكارولينجيين، بعد الميروفنجيين (ص 81). وبعد أن انتصر بيبين على حجاب القصر، وسّع مملكته وأورثها لابنه شارل مارتل، الذي كان يصادر الأراضي ويعيد توزيعها على الفرسان كي يدعم وجودهم ويستخدمهم عند الحاجة ضد الوثنيين، وقد تابع التوسع وقسم المملكة بين ولديه كارلومان، وبيبين القصير. ثم ترهبّن كارلومان فاستأثر بيبين بالسلطة وانتهى إلى تقسيم المملكة بين ولديه شارلمان وكارلومان اللذين تحاربا لفترة طويلة قبل أن يموت كارلومان بطريقة غامضة في عام 771م. وامتدّ حكم شارلمان لفترة 43 عاماً تغيّرت خلالها أوروبا تغيراً جذرياً ومرّت فيما يُسمّى فترة النهوض الكارولنجي (ص 81).

يتركز جزءٌ كبيرٌ من النقاش الخاص بأطروحة بيرين حول المدن، وما إذا كانت الحياة المدنية في شمال الألب تملك استمرارية ذات شأن، وحول إمكانية تحديد التغيرات التي أصابت وظيفة المدن. إن كثيراً من المدن التي تأسست في أيام الرومان قد استمرت حتى القرن السادس، إلا أنها بدأت تعاني من التراجع والاضمحلال ابتداءً من القرن الرابع. وتدل الحفريات الأركيولوجية على أن الأبنية الحجرية تراجع شأنها وأصبحت مشوبةً بالترقيع أو التهديم الكامل، أو أن الأبنية الخشبية حلت مكانها (ص 82). وظلّت المدن التي كانت تتلاشى وتضمحل مراكز إدارية ودينية، لكنها ما عادت تحوي الصناعات والحرف كما في العصور الكلاسيكية. وزال التنوع في تبادل السلع المصنوعة. وعانت الطبقات الحرفية ضموراً وتراجعاً كبيرين في الفترة ما بين القرنين الرابع والسابع. وفي العصور المظلمة، أي في القرنين الثامن والتاسع، حصل تطور بطيء (ص 83). لكنّ يمكن القول أنّ انقطاعاً حدث في الحياة المدنية بعد العام 600 (ص 84). وما يشير إليه مؤرخو تلك الفترة من مدن كان في الحقيقة أديرةً تشكّل جُزرًا معزولةً تُنتجُ كلّ ما تحتاج إليه من مواد زراعية ومصنوعات وتقع داخل أسوار تضم خليطاً من الأبنية الكبرى (Monumental) والأبنية السكنية والحرفية؛ كما كانت كلّ منها تشكّل بيئةً اقتصاديةً مغلقةً شبه مدنية (ص 85).

من ناحية أخرى، تشير الحفريات والآثار الأركيولوجية إلى تضائل حجم القصور الملكية وقصور الأمراء، بما في ذلك قصور أيشين وأنجلهايم ونيجمنجن التي لا تقاس بقصر تيودوريك في رافينا، مثلاً (ص 86). إن تضائل حجم القصور والأديرة في تلك الفترة يعكس تصاعُـر حجم القوى الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بطرق التجارة ومحطاتها، أدى التراجع الحاد في اقتصاد المتوسط، كما تدل الآثار في مدينتي روما وقرطاجة وغيرهما، إلى إغلاق خطوط التجارة مع الشمال؛ وأصبحت مدينة بروفانس صلة الوصل التجارية بين الشمال والجنوب في النصف الأول من القرن السابع؛ وذلك لفترة قصيرة (ص 90).

أدى انقطاع التجارة بين المتوسط وأوروبا الشمالية الغربية، الذي حصل قبل الفتح العربي لإفريقيا الشمالية، إلى عزلة الميروفينجيين. وكان من نتائجه أنَّ ممالك أوروبا في العصور الوسطى المبكرة لم تستطع أن تشكّل أكثر من مشيخات أو دول في طور الولادة. فقد خلت المنطقة من الأسواق التنافسية، وصار الاقتصاد مقتصرًا على حركة تبادل السلع الترفيهية التي تسيطر عليها الثُـخْبُ الأرستقراطية والدينية (ص 91). وحين كانت هناك شراكة بين ممالك أو مشيخات. فإنَّ طابعها صار غير تنافسي وبشروط مرحلة ما قبل السوق. كانت هناك أماكن للتجارة ومحطات (Emporia) لكنها لم تكن تنشأ تلقائياً بل كانت تعينها السلطات. في مرحلة ما قبل السوق هذه، أو ما قبل الدولة، لم تكن هناك أسواق إقليمية في أوروبا الميروفينجية والكارولينجية (ص 92). وكان استخدام النقد الفضي بدل الذهبي في أواخر القرن السابع دليل تراجع اقتصادي، حسب رأي بيرين. كما أن التجارة بين الممالك والمشيخات كانت تتم بموجب معاهدات بين الحكام أو وكلائهم. وهناك دليل آخر على تراجع التجارة، هو صغر حجم السفن التي كانت تبني دون أسرع وتعتمد في تحريكها على قوة العمل البشري (ص 94)؛ ولم تظهر السفن الشراعية في أوروبا الشمالية الغربية إلا في حوالي العام 1000م. وكان النقل التجاري

يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب تكاليف باهظة؛ وبخاصة ذلك المستخدم لإطعام البحارة (ص 95).

وإذا كانت الحفريات تشير إلى تكاثر المستوطنات التجارية منذ منتصف القرن الثامن، وإلى توسع علاقاتها وازدياد تبادل الفخاريات والزجاجيات والمجوهرات والنقود المسكوكة، وذلك بين أوسترازا وتريزيا وأنجليا الشرقية من جهة، وبين نوستريا وجنوبي أنجلترا من جهة أخرى، إلا أن هذه التجارة ما لبثت أن انهارت في أواخر القرن الثامن (ص 98).

وخلاصة الأمر أنه مع حلول العام 800 كان هناك آلاف العاملين في تجارة ذات بنية منظمة. لكن إدارة الاقتصاد كانت بيد النخبة من الملوك والأرستقراطية والكنيسة وهي هيئات كانت تدير العمليات الاقتصادية في ظروف تشبه اقتصاد ما قبل الرومان. لم تكن هناك أسواق واسعة تنافسية، بل كانت هناك أسواق ريفية صغيرة لتبادل سلع محلية الصنع (ص 101).

وفيما يتعلق بالصلوات بين شارلمان والفايكنغ. يشير الكاتبان إلى أن تنويع شارلمان أمبراطوراً على الغرب جعله في موقع رعاية الكنيسة وتطلب سعيًا روحياً ومظاهر مادية. أقبل الامبراطور على بناء الكنائس الكبرى الذي استدعى تمويلاً ضخماً وتدريباً لعدد كبير من العاملين في البناء والديكور؛ فكان ذلك بداية النهضة الكارولينية. وإذا كان موت أبناء شارلمان الآخرين قد جعل ابنه لويس وريثاً وحيداً للعرش، فإن هذا قد خضع بدوره لضغوطات من أجل عدم تقسيم المملكة بين أبنائه وكي يصبح ابنه الأكبر لوتار وريثاً وحيداً للعرش. وفي موازاة ذلك عُقدت في عامي 816 و817م مؤتمرات كنسية، في ريشن، أدت إلى قانون موحد للأديرة (ص 102).

انهيار النظام الامبراطوري عندما استطاعت جوديت زوجة الامبراطور لويس الثانية، إقناعه بجعل ابنه شارل يحكم جزءاً من الامبراطورية. مما أزعج إخوته الكبار وقاد إلى حروب متواصلة لوراثة العرش، ابتداءً من العام 828م؛ فغرقت الامبراطورية في فوضى كاملة من جراء مشاركة جميع الامبراطورية في تلك

الحرب. في هذا الوقت بدأ الاسكندينافيون يغزون شواطئ الكاروليينجيين والأنكلوسكسونيين. وانتهى تراث الكاروليينجيين الامبراطوري والثقافي في عام 830م (ص 103).

دعم شارلمان وابنه لويس النهضة الكارولينية ودفعاً تكاليفها من ممتلكاتها (ص 103). كما دوما الكنيسة التي تضاعفت ممتلكاتها ثلاث مرات وقفزت بين عامي 750 و 830 من 10% إلى 30% من مجمل الأراضي الزراعية في الامبراطورية. وسعت الأديرة إلى تطبيق سياسة أكثر إنتاجية عن طريق تجميع الأراضي لزيادة الجدوى الاقتصادية في وقت صارت فيه الأرض مصدر الثروة الوحيد. ونشطت حركة بناء الأديرة الجديدة وتوسعة ما كان منها موجوداً (ص 104).

في نفس الوقت كان سكان الأرياف قد تضاعف عددهم إلى نسب أدنى مما كانت عليه في أيام الرومان، وصغر حجم المستوطنات؛ وصارت الأديرة مراكز نفوذ، إلى جانب الأرستقراطية، كما أصبحت مراكز اقتصادية للصناعات الحرفية وللتبادل التجاري (ص 106). وقد أطلق أحد المؤرخين على الامبراطورية تعبير «مشيخة ذات أبعاد كونية»، فهي أشبه بعائلة كبيرة تخضع لأب واحد. وكان الامبراطور يقوّي الكنيسة ويدعمها على حساب الأرستقراطية.

وتشير الحفريات الأركيولوجية إلى أنّ النهضة الكارولينية لم تكن حصيلة تراكم بطيء للثروة كما كان بيرين يعتقد، بل كانت فجائية، كما يدل الانتقال الفجائي نحو المباني الكبرى. وفي الآن نفسه نشطت الحركة التجارية استجابةً لمتطلبات البلاط فيما بين عامي 780 و 820م (ص 108). كما أن إصلاحاً نقدياً أجري في عامي 94 - 793م؛ مما أدى إلى زيادة وزن العملة الفضية وزيادة وزن الدينار (denier)، وإلى الانتقال بالموازين من معيار حبة الشعير إلى حبة القمح؛ وذلك في أيام شارلمان تقليداً للدرهم العباسية (ص 110).

وفيما يخص تجارة البلطيق جاءت النقود الفضية عبر هذا البحر عن طريق تجارة الفريزيين (الهولنديين) (ص 111). وكان هامبورغ آخر مرفأ تابع للكاروليينجيين في الجهة الشرقية، ومنها كان يمكن العبور إلى هايتابو إما

بالإبحار بمحاذاة شاطئ جوتلاند (الدانمارك الحالية) عبر طرق نهريّة تختصر المسافات. وكانت هايتابو، التابعة للأسكندنافيةين، بوابة عبور الكاروليين إلى البلطيق. وهي ميناء شيده جودفريد ملك الدانماركيين الذي خالف المعاهدة المعقودة وشن في عام 808م هجوماً على المرافئ الكارولينية الشرقية ونقل تجارها قسراً إلى هايتابو (ص 112)؛ فهاجمه شارلمان الذي أخذ معه الفيل الذي أرسله الخليفة هارون الرشيد إليه (ص 113). وكان جودفريد يحاول أن يجعل من هايتابو مكاناً يلتقي فيه التجار السلاف والسويديون والفريزيون والدانماركيون لمبادلة سلع الامبراطورية الكارولينية بسلع بحر البلطيق (ص 114).

لقد ازدهرت تجارة البلطيق في بداية عصر الفايكنغ. تدل على ذلك المكتشفات الأكيولوجية من الحرير والنقود الإسلامية الكثيرة في السويد. ودام ازدهار خطوط التجارة المباشرة بين اسكندنافية وأراضي الخلافة بداية من عام 790م وخلال القرنين التاسع والعاشر (ص 115). وما يزال الأركيولوجيون يكتشفون العديد من المراكز التجارية الأخرى على بحر البلطيق في أماكن مختلفة (ص 116).

وقد بدأت التجارة عبر الفولغا إلى بحر قزوين قبل خط التجارة من مدينة نوفغورود عبر نهر الدنيبر إلى البحر الأسود. وعبر هذه الخطوط جاءت الفضة من البلاد الإسلامية عبر البلطيق إلى الامبراطورية الكارولينية، وكانت هذه الفضة في أساس نهضة الكاروليين.

لقد كان الكارولينيون بحاجة للتجارة مع البلاد الإسلامية من أجل الفضة، لكنهم كانوا أيضاً بحاجة لإبقاء المسافة بين الإمبراطوريتين لأسباب دينية. لذلك لعب الفريزيون، الحديثو العهد بالمسيحية، دور الوسيط بينهما (ص 188). فقد كانت الكنيسة في الامبراطورية الكارولينية تعارض الإسلام بشدة وترفض النقود الإسلامية التي تحمل نقوشاً عربية. لذلك كانوا يعتمدون على إذابة هذه النقود وإعادة ضربها؛ لكن ذلك لم يمنع من تقليد شكل الدينار لدى الكاروليين وفي بريطانيا.

لكن شارلمان كان مضطراً للحفاظ على علاقات دبلوماسية مع بغداد، إذ كان لهما عدو مشترك هو الدولة الأموية في الأندلس. وكانت بين شارلمان وهارون الرشيد سفارات متبادلة. ولم يكن التبادل التجاري عبر الدنيير والبلطيق قليل الأهمية؛ نظراً لتضاؤل تجارة المتوسط. والحقيقة أنه لولا محمد لم يكن شارلمان ممكناً (ص 120)؛ لكن بمعنى مناقض لما قصده هنري بيرين.

يتحدث الفصل السادس عن العلاقة مع الخلافة العباسية فيذكر سفارة المقتدر في عام 921 - 922 إلى خاقان البلغار الذي كانت عاصمته على نهر الفولغا. وقد ضمت هذه السفارة ابن فضلان الذي يذكر لقاءه مع التجار الروس الذين كانوا يبيعون الفرو والعبيد (ص 123). وقد تم اكتشاف كنوز مؤلفة من آلاف قطع النقود الإسلامية في روسيا واسكندينايفيا؛ وهي من أواسط وغربي آسيا وتعود إلى هذه التجارة. وإذا قُسم تاريخها إلى ثلاث مراحل: 20 - 800، 855 - 825، 95 - 825، يمكن الاستنتاج أن تلك التجارة قد بدأت وازدهرت في مطلع القرن التاسع، أي في المرحلة الأولى، ثم تراجعت في المرحلتين الثانية والثالثة، حيث لا نجد نقوداً جديدة، ثم تعود للازدهار في أواخر القرن التاسع وفي القرن العاشر على مدى واسع.

وعن اختيار موقع بغداد، يذكر الكاتبان التخطيط لاختيار الموقع وضخامة المدينة الدائرية التي كانت مركزاً للحكومة يضم القصور والثكنات والمكاتب الإدارية، ثم نشوء الأحياء السكنية حولها. وكان الموقع ممتازاً واستثنائياً فيما يخص المواصلات البرية والمواصلات النهرية التي توصل إلى البحر (ص 126). وأشهرها كانت طريق خراسان عبر الهضبة الإيرانية إلى كرامانشاه والري ونيسابور ومرو وبُخارى وسمرقند، ومن هناك تتفرع إلى طشقند والصين. وكانت أهم مناجم الفضة في بنجشير، الواقعة في خراسان، وفي إيلاق عبر نهر جيحون (ص 129).

وكان من أهم نتائج ازدهار أسواق العراق تنشيط التجارة البحرية. ولم تكن هذه التجارة البحرية حديثة العهد، بل هي تعود إلى الألف الثالث ق.م. وكان مجال تجار الخليج يمتد من عدن إلى الكُجرات. وفي القرن السادس أنشأ

الساسانيون دار طراز (مصنعاً) في سرنديب (سري لانكا). وكان المؤرخ البيزنطي بروكوبوس يتذمر في القرن السادس إذ لم يكن باستطاعة تجار الحبشة، حلفاء البيزنطيين، شراء الحرير من الهند لأن التجار الساسانيين كانوا يسبقوهم إلى المرافئ ويشترون كل شيء قبلهم (ص 130). وتشير المصادر إلى محطات تجارية في شرق الهند وفي شبه جزيرة الملايو، وإلى كنيسة نسطورية وقلعة في بورما قبل الإسلام. وفي أيام العباسيين صارت سفن سيراف (الواقعة على الخليج) تصل إلى الصين شرقاً وإلى ساحل أفريقيا الشرقية غرباً. وكان ميناء الديبل (قرب كراتشي الحالية) محطة تجارية هامة على طريق السفن الذاهبة شرقاً (ص 131). وكانت الرحلة من عُمان إلى الصين تستغرق 120 يوماً، غير وقت التوقف في المرافئ؛ ومسافة الرحلة 16000 كلم. وكانت السلع التجارية هي: الحرير والورق والبورسلان وغيرها من الصين؛ والتنك (tin) من الملايو؛ والتوابل drugs، والخشب aromatic والجواهر (الأحجار الكريمة) من سريلانكا؛ والبهارات من الهند؛ والذهب والعاج والعبيد والخشب من إفريقيا الشرقية. وكانت الرحلة من صُحار في عُمان إلى موزامبيق حوالي 12000 كلم، ولم تكن أقلّ هولاً من الرحلة إلى الصين.

أما المرافئ؛ فقد تميزت سيراف بأهمية خاصة، واعتمدت ثرواتها بكلّيتها على التجارة طويلة المدى وهي التي كانت تزود بغداد بمنتجات أفريقيا والهند والصين (ص 133). ولم نكن نعرف الكثير عن مرحلة ما قبل القرن التاسع في سيراف قبل الحفريات التي بدأت في عام 1966 (ص 134). لكنها كانت موجودة ومحاطة بسور فيما قبل الإسلام. وقد وجدت فيها فخاريات حمراء مصقولة من الهند الشمالية الغربية (ص 134) ونقوداً رومانية وبيزنطية. وكانت ذات ثروة استثنائية في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع. ويذكر الإضطخري أنّ حجمها يعادل حجم مدينة شيراز (ص 135). وبعد أن أصابها الزلزال حلت جزيرة كيش مكانها في أواخر القرن العاشر؛ وكانت مساحتها 250 هكتاراً. أما سلع البازار فكانت ال ambergis والأحجار الكريمة والعاج واللؤلؤ. وتدل آثار مبانيها السكنية على ثرواتها الكبيرة (ص 136). أما محيطها الزراعي فهو مُدقع (ص 140) ولذلك كانت تستورد المواد الغذائية من



الهضبة الإيرانية المروية، وربما من وراء البحار (ص 141).

ليست سيراف هي المصدر الوحيد للمعلومات الأركيولوجية، بل هناك حفريات في صحار (عُمان) وفي بينهور (الديبل، ربما؟) وفي ماندا وفي كلوة على ساحل أفريقيا الشرقي. أما بينهور فهي تشبه سيراف في أنها مسكونة منذ القرون الميلادية الأولى، وازدهرت في القرنين التاسع والعاشر، كما أنَّ مصدر ثروتها الوحيد هو التجارة الطويلة المدى، ويحيط بها سهلٌ كثيرُ الملوحة. والأرجح أنَّ بينهور هي الديبل (قرب كراتشي)؛ وقد وُجدت فيها فخارياتٌ من الصين ومن بغداد والخليج (ص 141). ويقع ميناءُ كلوة في تانزانيا الحالية؛ وهي جزيرةٌ داخلية، وكانت أغنى مدينة على ساحل أفريقيا الشمالية لمدة 300 عاماً قبل مجيء البرتغاليين؛ وتجارها مسلمون. وقد وجدت فيها صناعاتٌ معدنيةٌ وفخارياتٌ مستوردة (ص 142). أمّا مرفأً ماندا، في كينيا الحالية، فقام على جزيرة داخلية أيضاً، وقد اكتُشِفَتْ فيها فخارياتٌ مستوردة من العراق والصين والخليج (ص 142). وموقعها غير صحي (ص 143).

والسؤال الذي يجب مواجته بعد ما سبق من بحث وتمحيص هو: في أي وقت بين القرنين السابع والعاشر، وسَّع العرب تجارتهم مع الصين شرقاً ومع شرق أفريقيا غرباً؟ يذكر جورج حوراني أنَّ أبا عبيدة الصغير العماني زار الصين في منتصف القرن الثامن. وفي عام 825م أرسل العباسيون أسطولاً لتأديب قراصنة البحرين الذين كانوا يغيرون على السفن الآتية من الصين والهند وإيران إلى البصرة. ويذكر بزرج بن شهریار الذي عاش في القرن العاشر أن أول قبطان وصل إلى الصين هو أبهران، دون تحديد تاريخ لذلك (ص 143).

وتشير الشواهد الأركيولوجية، من حفريات سيراف وغيرها، التي طُبِّقت عليها الأساليب العلمية الحديثة (Neutron Activation Analysis) والتي شملت آلاف القطع الفخارية المكتشفة (ص 144) إلى أنَّ سيراف لم يكن لها مبرر للوجود سوى التجارة طويلة المدى عبر البحر العربي إلى الهند، وذلك لفترة طويلة قبل القرن الثامن. فقد كانت مرفأً ساسانياً من قبل؛ وفي القرن الثامن، وربما قبله بدأت تصلها صادرات الصين إمّا مباشرةً وإمّا عبر سريلانكا. وفي

بداية القرن التاسع حصل تطور مفاجيء وجذري في وضعية سيراك إذ وصلت تجارتها الدولية إلى مستوى لا سابق له مع الصين التي صارت العلاقة معها مباشرة. وفي نفس الوقت تضخمت تجارتها مع أفريقيا (ص 147).

ولا بد من الاستنتاج أن التجارة مع الصين بدأت قبل منتصف القرن التاسع، وهو التاريخ الذي يقترحه جورج حوراني. وتذكر المصادر الصينية أنه، نتيجة للهجمات الداخلية عام 758م أقفل مرفأ كانتون في وجه التجارة الخارجية. ومن الواضح أن تأسيس بغداد عام 762م فتح سوقاً استهلاكية ناشطة شجعت ازدهار التجارة الخارجية. وفي عهد هارون الرشيد (786 - 809) شهدت هذه التجارة توسعاً كبيراً (ص 149).

لقد نشأ في ظل العباسيين مركز جديد للثروة، في العراق. وكان ذلك حافظاً للتوسع الكبير في مدى وحجم التجارة الخارجية التي شملت الهند وأفريقيا والشرق الأقصى وبخاصة بعد بناء بغداد عام 762م. وكانت هذه التجارة أيضاً سبباً في وصول فضة الشرق إلى روسيا واسكندنافية وأوروبا الشمالية الغربية (ص 149).

ومن ناحية أخرى، فإن المخاضات الاجتماعية والسياسية والهائلة فيما بين القرنين الثامن والعاشر؛ شجعت على استيراد أعداد كبيرة من العبيد السلاف والترك من أجل الخدمة العسكرية التي ما عاد ممكناً تركها بيد السكان المحليين. وكانت كلفة العبيد/العسكر عالية ثم إنهم سرعان ما دخلوا في نزاعات مع سكان بغداد، في أيام المعتصم؛ مما اضطره (ص 150) إلى الانتقال وبناء عاصمة جديدة في سامراء. وفي عام 868م بدأت ثورة الزنج في جنوب العراق ودامت أربعة عشر عاماً وكانت آثارها مدمرة.

كان بناء بغداد متواضعاً بالمقارنة مع سامراء التي بلغ طولها 35 كلم على شاطئ دجلة. وذلك على مسافة 120 كلم شمال بغداد (ص 151). وقد فاقت مساحة سامراء مساحة روما الامبراطورية بأكثر من الضعفين (ص 152). وكانت مساحة قصر الجوسق الخاقاني، الذي كان مخصصاً للخليفة وحاشيته وحرسه حوالي 175 هكتاراً، وهي مساحة تفوق مساحة فرساي (ص 153). كان بناء

سامراء عملاً جنوبياً، أدى إلى إفلاس الخزينة في أيام المعتضد في أواخر القرن التاسع، وذلك بعد الغنى الفاحش في أيام هارون الرشيد (ص 154).

في مقابل غنى الدولة الذي لا سابقة له، خاصة في أيام هارون الرشيد، والذي جعل من بغداد مركزاً لشبكة تجارة دولية ضخمة (ص 156) كان الخلفاء العباسيون يبذخون دون حساب على البناء وغيره. كما كانوا غير قادرين على تحقيق الاستقرار الداخلي. فكانت النتيجة المزدوجة هي الكارثة الاقتصادية، وتصاعد الاضطرابات الداخلية. وإذا كان تصدير الفضة إلى أسكندنافيا قد تزامن مع فترة الازدهار الاقتصادي في الخلافة العباسية في عصر هارون الرشيد؛ فإنه قد توقف مع انهيار الاقتصاد العباسي (ص 157).

أما الفصل السابع فهو يتحدث عن نهاية مرحلة. فقد كانت بغداد في العصر العباسي الأول مركز العالم. وقد لاحظ هذا الأمر ساندرو بولين وموريس لومبار في معرض تقديمهما لأطروحة بيرين. لكنّ الدلائل لم تكن كافية. والسؤال الذي يمكن أن يُطرح هو لماذا لم تسلك التجارة مع أوروبا الشمالية طريق إيطاليا والطرف الجنوبي من الامبراطورية الكارولينية، رغم أن السفارات بين الدولتين كانت تسلك تلك الطريق (ص 158)؟ والجواب هو أن كلاً من الامبراطوريتين كانت على علاقة مضطربة مع البيزنطيين. ومن المعلوم أنّ هارون الرشيد حاصر القسطنطينية في عام 781م وانسحب بعد أن دفعوا له مقادير مالية كبيرة (ص 159). ومن ناحية أخرى، كانت البحرية البيزنطية ما تزال قوية، وكانت هي الوسيلة الوحيدة للدفاع عن جزر المتوسط وعن جنوب إيطاليا. وقد أحبطت هذه البحرية إمكانية العلاقة التجارية بين القوتين البريتين، العباسيين والكارولينيين. لذلك جرى التفتيش عن طريق أخرى، فكانت هي الطريق البرية عبر روسيا واسكندنافيا (ص 160)، وعبرها انتقلت المواد الترفيهية بين الامبراطوريتين.

وأدى بذخ العباسيين إلى تراكم كنوز النقود في روسيا الأوروبية. وكانت روسيا واسكندنافيا تتأثران بما يحدث في الدولة العباسية تبعاً لنظرية الدومينو (ص 160). وإذا كانت المحطات التجارية مثل هايتابو ودروستا قد تراجعت

بفعل غزوات الفايكنغ من الشمال بين عامي 830 و 860 (ص 161)؛ فإنّ الامبراطورية الكارولينية شهدت حرب وراثية أدت إلى تقسيم الامبراطورية بين أحفاد شارلمان الثلاثة، وذلك في نفس الوقت، تقريباً، الذي شهدت الخلافة العباسية صراعاً دموياً على الوراثة بين ولدي هارون (ص 163). وفي نفس الوقت حدث انقطاع التجارة عبر بحر المانش مع الجزر البريطانية، كما تشهد حفريات هامويه وساريتابتون وكونيتونيك.

بعد عام 830، أدت حروب الوراثة في السنوات العشر الأخيرة من حكم لويس التقي، ابن شارلمان، إلى تحطيم وحدة الامبراطورية التي لم تتوحد بعد ذلك سوى لفترة 3 سنوات في 884. وكانت هذه الأقاليم المنقسمة، لا الامبراطورية الموحدة حسب رأي بيرين، هي ما شكّل هيكلية Scaffolding أوروبا اللاحقة (ص 164). وقد اشتدت هجمات الفايكنغ من الشمال بين 830 و 840، في حين تزايدت هجمات المسلمين من الجنوب، من شمال أفريقيا والأندلس. وغزا هؤلاء المسلمون كريت وصقلية وجنوب إيطاليا وبروثانس وجنوب الأناضول (ص 167)، وبقي الخطر الإسلامي قائماً حتى عام 1715.

وكان نجاح أوروبا الشمالية في رد غزوات الفايكنغ والمسلمين هو ما أدى إلى إنعاش تجارة آسيا مع البلطيق وشمال أفريقيا. وهو نجاح يرمز إلى بداية الإحياء التجاري في بحر الشمال وحوض المتوسط.

في الفصل العاشر والأخير، يشار إلى أربع نظريات تمّ التوصل إليها بعد تجميع الأعمال الأركيولوجية المنعزلة لوضعها في إطار نظري من أجل مناقشة أطروحة بيرين على أساس بحث حقلي وليس على أساس الوثائق التاريخية وحسب:

(1) لم يتحطم النظام الروماني، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في بداية القرن الخامس، لكنّ القرنين الخامس والسادس شهدا انحلالاً في العالم الروماني والمتوسطي. ومن غير الممكن الموافقة على أطروحة بيرين القائلة إن حوض المتوسط في العام 600 كان لا يختلف عما كان عليه في العام 400. والشواهد

الأركيولوجية تدحض آراء بيرين. إن تحول المتوسط كان قد حصل قبل مجيء العرب، ومن الممكن القول إن صعود امبراطوريتهم كان نتيجة ذلك الانحلال ولم يكن سببه (ص 169).

(2) لا نستطيع الشك في صحة رأي بيرين حول عزلة الكارولينجيين، لكنهم لم يكونوا محاصرين، بل إنَّ انحلال دولة الامبراطورية يعود إلى عوامل سياسية. والشواهد الأركيولوجية تؤكد أن أوروبا في بداية القرون الوسطى كانت تحكمها قوى سياسية بدائية لا يتناسب وجودها مع آلية السوق. فقد حلت المشيخات مكان الامبراطورية (ص 170).

(3) إنَّ الشواهد الأركيولوجية قليلة وغير كافية للدلالة على أن الكارولينجيين استخدموا مواردهم لتمويل النهضة الثقافية في بداية القرن التاسع. لقد كانت هناك صناعات ريفية، وأحياناً سعت الدولة لتركيزها في مواقع مناسبة. بعكس ذلك، هناك ما يكفي من المعلومات حول التجارة الدولية التي كانت بيد الملوك والأمراء والأديرة، والتي كانت تتعامل بمواد قليلة الكمية عالية الثمن ومن أجل الظهور. ولا شك أن هذه التجارة كانت مهمة بالنسبة للكارولينجيين، الذين يقول بولين إنهم سعوا لتنشيط هذه التجارة عبر البلطيق لحيازة الفضة العباسية. وهناك دلائل تجعلنا نربط ما يحدث في أوروبا الشمالية الغربية وبريطانيا وبحر الشمال بما كان يحدث في الخلافة العباسية عبر روسيا واسكندنافية (ص 171).

(4) كان شارلمان بحاجة إلى الفضة والإصلاح النقدي كي يستطيع جباية ضرائب نقدية لتوحيد مملكته بدعم من الكنيسة التي أعطاه الكثير من الأراضي والثروة المنقولة. وذلك ساعد الكنيسة على توسيع أبنيتها وعلى تشييد أبنية ضخمة. فقد كانت تلك أنظمة هشة تحتاج إلى أبنية ضخمة وإلى التنميق فيها للتعويض عن هشاشتها، بل إنَّ البذخ أدى إلى نتائج عكسية في الامبراطوريتين. ولم يؤد دعم الكنيسة إلى تجاوز مشاكل امبراطورية الغرب، وأدى تراجع التجارة الدولية حوالي 820م إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

إن نفي دور الإسلامي الأساسي في المتوسط يحطم إحدى الدعائم التي بنى عليها بيرين أطروحته. ومن الممكن القول إن محمداً وشارلمان كانا من نتائج انهيار امبراطورية روما. لم يكن الإسلام مهتماً بامبراطورية روما مثل شارلمان الذي كان مأخوذاً بها. وربما كان نشوء وانهيار امبراطورية شارلمان عاملاً مهماً في نشوء العصور الوسطى (ص 173).

وإذا كانت البحوث الأركيولوجية مهمة في التأريخ لمرحلة ما، إذ إنها تمُدُّنا بمعطيات أكثر دقة؛ فإنَّ بيرين - الذي ما كان بوسعه الإفادة منها - يبقى صاحب رؤية جديدة، وكتابه «محمد وشارلمان» يمكن تصنيفه بين كتب التاريخ الكلاسيكية، وعلى كلٍّ من يريد فهم القرون الوسطى أن يقرأه.